

ورقة عمل مقدمة إلى الورشة الموسومة بـ:

"آليات التسعير في الأسواق اليمنية والمعوقات الاقتصادية في ظل الإصلاحات النقدية"

بمعنوان:

نماذج لإجراءات تسعير متوازنة: دروس من التجارب الدولية والإقليمية لتجاوز الأزمات

الاقتصادية: عرض استراتيجيات وأساليب تسعير مجربة قد تساعد في تحقيق استقرار الأسعار في

ظل التحولات النقدية.

أ.مشارك. د. نمران سلطان علي أحمد

أستاذ الإحصاء المشارك كلية العلوم الإدارية جامعة عدن

مقدمة:

تشهد الاقتصادات العالمية تحولات جذرية في بيئة الأسعار نتيجة للأزمات الاقتصادية والتقلبات النقدية، مما يستدعي تطوير نماذج تسعير متوازنة قادرة على استيعاب الصدمات وإعادة الاستقرار في ظل هذه التحديات، وتكشف التجارب الدولية والإقليمية الناجحة أن استراتيجيات التسعير المتوازنة تتطلب تنسيقاً دقيقاً بين السياسات النقدية والمالية، وتبني مناهج مبتكرة تراعي خصوصيات كل اقتصاد وطبيعة الأزمات التي يواجهها، وتؤكد الأدلة التطبيقية من دول مختلفة أن النجاح في تحقيق استقرار الأسعار يعتمد على التنفيذ التدريجي والشفافية في التنفيذ، بالإضافة إلى الاستفادة من التقنيات الحديثة في تصميم آليات التسعير الديناميكية التي تتكيف مع المتغيرات الاقتصادية بمرونة عالية.

الوضع الاقتصادي الراهن في اليمن:

يمثل الوضع الاقتصادي في اليمن وما يشهده من تضخم متسارع حالة نموذجية تستدعي تطبيق هذه الاستراتيجيات العالمية، إذ تواجه الأسواق اليمنية تحديات اقتصادية معقدة في ظل الإصلاحات النقدية الجارية، حيث يشكل استقرار الأسعار أحد أهم الأولويات لتحقيق التعافي الاقتصادي. وتواجه المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً أزمة اقتصادية ومالية حادة تُعدّ من أعقد الأزمات في تاريخ اليمن الحديث، وتُعدّ امتداداً مباشراً للحرب المستمرة منذ 2015م، فبسبب استمرار الانقسام المؤسسي والاقتصادي بين عدن وصنعاء، وتوقف صادرات النفط والغاز منذ أكتوبر 2022م والتي تمثل المصدر الرئيس للعملة الأجنبية والإيرادات العامة بأكثر من (70%) انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (43%) بين 2015-2024م، وتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي بنسبة (58%) منذ 2015م، وانخفض نصيب الفرد من الناتج الاسمي من (1,430) دولار في 2014م إلى (433) دولار في 2024م بنسبة (70%)، ليتحوّل اليمن من المرتبة الأربعين قبل الحرب إلى المرتبة الثالثة عالمياً للدول الأشد فقراً، وتراجعت الإيرادات الحكومية (باستثناء المنح) إلى (2.5%) من الناتج المحلي الإجمالي في 2024م، مقارنةً بـ (4.6%) في 2023م، وانهار سعر الريال بأكثر من (700%) ليصل إلى (2,065) ريال للدولار في نهاية 2024م، وارتفع معدل التضخم إلى أكثر من (30%) في عام 2024م، وهو ما أدى إلى عجز حاد في ميزان المدفوعات وتراجع الاحتياطي الأجنبي، وارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية بصورة غير مسبوقة وعجز دفع الرواتب والأجور لتتشكل أزمة مركبة تمسّ استقرار السوق، ونتيجة لذلك اتخذ البنك المركزي في عدن عدد من الإجراءات والإصلاحات الإدارية تمثلت في إغلاق شركات الصرافة غير المرخصة، وكبح المضاربين بالعملة، وتنظيم مزادات للعملة الأجنبية، ما أدى إلى رفع قيمة الريال بحوالي (30%)، وتوحيد سعر الصرف، إلا أن هذه الإجراءات لم تُطبّق ضمن حزمة اقتصادية إصلاحية شاملة (نقدية، ومالية، وهيكلية)، مما يجعل

الاستقرار الاقتصادي المستدام بعيد المنال، وهو ما يستدعي تبني نماذج تسعير متوازنة مستوحاة من التجارب الدولية الناجحة، وإصلاحات اقتصادية شاملة متكاملة تعالج جذور الاختلال المالي والنقدي وتحقق استقرار الأسعار في ظل التحولات النقدية المستمرة.

وبناءً عليه، تهدف هذه الورقة إلى استعراض وتحليل التجارب الدولية والإقليمية في مجال آليات التسعير المتوازنة واستقرار الأسواق، بغية تحديد الاستراتيجيات والأساليب الأكثر فاعلية وقابلية للتطبيق في البيئة اليمنية، ومن ثم، استخلاص الدروس المستفادة لصياغة استراتيجية تسعير متوازنة وواقعية تتناسب مع الوضع في اليمن، بما يضمن المساهمة في تحقيق استقرار الأسعار وتعزيز التعافي الاقتصادي في ظل التحولات النقدية الراهنة.

تجارب دولية وإقليمية لاستراتيجيات التسعير الدولية:

سيتم عرض تجارب دولية وإقليمية لاستراتيجيات التسعير المجربة التي ساهمت في تحقيق استقرار الأسعار وتجاوز الأزمات:

أولاً: التجارب الدولية الكبرى:

1. الأرجنتين: أزمة العملة وانهيار التثبيت (2001-2002م)

عاشت الأرجنتين أزمة اقتصادية حادة في الفترة (1998-2002م)، والتي تُعتبر واحدة من أسوأ الأزمات في تاريخها الاقتصادي، وكان يربط عملته "البيزو" بالدولار الأمريكي بنسبة 1:1 في ظل نظام مجلس العملات النقدية (Currency Board) منذ 1991م، ونجح هذا النظام في البداية بكبح التضخم، وعلى الرغم من تثبيت سعر الصرف، إلا أن الإنفاق العام استمر في الزيادة وتراكمت الديون الخارجية بالدولار، وعند ارتفاع الدولار عالمياً، أصبحت الصادرات الأرجنتينية باهظة الثمن، وتوقفت الدولة عن قدرتها على سداد ديونها الخارجية، ولم يكن البنك المركزي قادراً على خفض سعر الفائدة أو خفض قيمة العملة (بسبب الـ 1:1)، ما أدى إلى ركود عميق ثم انهيار الثقة، وكانت أهم إجراءات التسعير المتخذة هي:

- في عام 2002م، تم تعويم العملة واعتماد نظام صرف عائم مع تدخلات محدودة من البنك المركزي (وصلت إلى حوالي 4 بيزو مقابل الدولار).
- فرضت قيود على السحب النقدي، أطلق عليه (Corralito): لحماية البنوك من الإفلاس (سمحت بسحب 250 دولار اسبوعياً)، وإيقاف تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج.
- تحويل جميع الديون المقومة بالدولار (للقطاع الخاص والأفراد) إلى عملة البيزو، ولكن بسعر صرف أقل بكثير من السعر السائد (1.4) بيزو للدولار.
- إصدار عملة جديدة محلية (تكميلية)، وهي عملة موازية لتلبية الطلب على السيولة ويتم تداولها نقدًا وليس بشيكات أو سندات مالية.

وظهرت نتائج هذه الإجراءات في صورة استقرار نقدي نسبي بعد ستة أشهر من الصدمة (منتصف 2002م)، ثم تحولت إلى نمو اقتصادي قوي ومستدام بدءاً من عام 2003م.

2. البرازيل: خطة الريال (Plano Real) وإنهاء التضخم المفرط (1994م)

عانت البرازيل من تضخم مفرط بين يناير ومارس 1990م، إذ تجاوزت معدلات التضخم الشهرية 50%، هذا الارتفاع الجامح دمر القوة الشرائية، وجعل التسعير مستحيلًا، وقضى على الثقة في العملة المحلية، وكان الحل في وضع خطة الريال (Plano Real) التي تُعتبر واحدة من أنجح خطط الاستقرار في التاريخ الاقتصادي، وتم وضعها على مراحل وهي:

- إنشاء وحدة حساب موازية وهي وحدة القيمة الحقيقية (URV) (Unidade Real de Valor) بين فبراير ويونيو 1994م، كوحدة حساب منفصلة عن العملة، ولم تكن عملة فعلية، بل وحدة حساب افتراضية مرتبطة بقيمة الدولار الأمريكي، وتم إلزام الشركات والحكومة بتسعير جميع السلع والأجور والعقود بهذه الوحدة الجديدة لعدة أشهر.
 - فصل وظائف النقود، واستُخدم الكروزيرو الحقيقي كوسيلة دفع بينما كانت (URV) وحدة حساب، مع تعديل قيمة URV يومياً.
 - إصدار العملة الجديدة (الريال) في يوليو 1994، إذ تم استبدال العملة القديمة (الكروزيرو) بالعملة الجديدة "الريال"، وتثبيت قيمة الريال (العملة الجديدة) بقيمة URV (أي 1 ريال = 1 URV = 2.750 كروزيرو حقيقي) بشكل مفاجئ.
- وكانت أهم إجراءات التسعير الرئيسية هي:

- الإعلان عن الخطة قبل أسابيع في البرلمان، مما سمح للجميع بالاستعداد.
 - تسعير مزدوج مؤقت لشهور، تم تسعير السلع بالعملتين (القديمة والجديدة)
 - ربط الريال بالدولار مبدئياً لضمان استقرار الأسعار، مع سعر فائدة مرتفع لجذب رؤوس الأموال.
 - إصلاحات مالية من خلال إنشاء صندوق الطوارئ الاجتماعي لضبط الإنفاق الحكومي.
 - تحرير تجاري سريع وذلك بفتح الاقتصاد أمام الواردات لزيادة العرض وضبط الأسعار.
- وكانت أهم نتائج هذه الإجراءات نجاح الخطة نجاحاً كبيراً؛ إذ انخفض معدل التضخم السنوي من (47.4%) في يونيو 1994م إلى حوالي (6.8%) في يوليو، ثم إلى (1.71%) في نهاية العام، وكذلك تحقق استقرار طويل الأمد، ومقاومة للصدمات فعندما حدثت أزمة صرف في يناير 1999م بانخفاض (35%) في قيمة العملة، ظل التضخم السنوي عند (8%) فقط.

3. زيمبابوي: من التضخم المفرط إلى الدولار (2008-2009م)

تُمثل هذه التجربة نهاية الطريق لسيناريو الانهيار النقدي، حيث وصل التضخم إلى مستويات قياسية غير قابلة للقياس، مما أدى إلى فقدان العملة المحلية لوظيفتها تماماً، إذ شهدت تضخماً مفرطاً تاريخياً وصل إلى (231) مليون بالمائة سنوياً في يوليو 2008م انهارت العملة المحلية تماماً وفقدت وظيفتها كوسيلة للتبادل، وكان الحل: الدولار الرسمية في فبراير 2009م، حيث تبنت زيمبابوي نظاماً متعدد العملات يسمح باستخدام خمس عملات أجنبية رسمياً (الدولار الأمريكي، والرائد الجنوب أفريقي، اليورو، والجنيه الإسترليني، والبولا البوتسواني)، وكانت أهم إجراءات التسعير الرئيسة هي:

- إلغاء العملة المحلية: التخلي الكامل عن الدولار الزيمبابوي.
- تسعير بالعملات الأجنبية: جميع السلع والخدمات أصبحت تُسعر بالدولار الأمريكي أساساً.
- القضاء الفوري على التضخم: انخفاض التضخم إلى أرقام أحادية فوراً بعد الدولار.
- ربط الأسعار بالموشرات الخارجية: ارتباط التضخم المحلي بسعر صرف الرائد/الدولار والتضخم في جنوب أفريقيا (الشريك التجاري الرئيس).

وكانت أهم نتائج هذه الإجراءات استقرار فوري للأسعار وتوقف التضخم المفرط على الفور، حيث أصبحت الأسعار مقومة بعملة مستقرة عالمياً بين (2009-2015م)، وفقدان السيطرة النقدية إذ لم يعد بإمكان البنك المركزي استخدام أدوات السياسة النقدية التقليدية، والاعتماد على التدفقات الخارجية حيث أصبح الاقتصاد عرضة لتقلبات التحويلات والاستثمار الأجنبي، والغي التداول بالدولار الزيمبابوي رسمياً في يونيو 2015م.

4. اليونان: التقشف القاسي وأزمة الديون (2010-2018م)

دخلت اليونان في أزمة ديون سيادية في 2010م بعد كشف حجم العجز المالي الحقيقي، ما أدى لحزم إنقاذ بقيمة (289) مليار يورو من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، وكانت أهم إجراءات التسعير والتقشف الرئيسة هي:

- تخفيضات هائلة في الأجور والمعاشات في القطاع العام (لخفض الإنفاق الحكومي).
- زيادات حادة في الضرائب غير المباشرة (مثل ضريبة القيمة المضافة) والضرائب على السلع والخدمات.
- خصخصة الأصول الحكومية لجمع الإيرادات.

وكانت أهم نتائج هذه الإجراءات كارثية إذ لم ينجح التقشف في تثبيت الأسعار، بل أدى إلى انكماش اقتصادي (ركود) حاد وتقلص الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير لسنوات، وكذلك بطالة قياسية جماعية ارتفعت من (7.5%) في 2008م إلى (27.0%) في عام 2013م، وانتشار واسع للفقر، إذ أن شخص من

كل خمسة اشخاص يعيش في فقر مدقع، وزيادة الديون فبرغم التقشف، ارتفعت نسبة الدين/الناتج المحلي بسبب انكماش الاقتصاد.

ثانياً: التجارب الإقليمية (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)

1. مصر: الإصلاح الاقتصادي وتحرير سعر الصرف (2016-2020)

واجهت مصر أزمة نقدية حادة في 2016م، تمثلت في نقص حاد بالعملة الصعبة ووجود سوق سوداء نشطة، مما ضاعف تكاليف الاستيراد ورفع التضخم، وكانت أهم إجراءات التسعير الرئيسة هي:

- تعويم الجنيه المصري، إذ تم تحرير سعر الصرف بشكل كامل، مما أدى إلى قفزة فورية في التضخم وارتفاع الأسعار.
- القضاء على السوق السوداء، وذلك بتحسين سيولة الدولار في البنوك وعودة التحويلات.
- بالتزامن مع التعويم، تم توسيع برامج التحويلات النقدية المشروطة (مثل "تكافل وكرامة") بشكل كبير لتوفير دعم نقدي مباشر ومستهدف للفئات الأكثر فقراً.
- استهداف التضخم: بدأ البنك المركزي بتطبيق سياسة استهداف التضخم عبر رفع أسعار الفائدة لمكافحة الآثار التضخمية للتعويم.
- تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة (14%) لزيادة الإيرادات.
- رفع أسعار الوقود بأكثر من (40%) في بعض الحالات.

وكانت أهم نتائج هذه الإجراءات تراجع التضخم تدريجياً فبعد ذروة 2017م، بدأ التضخم في الانخفاض، وزيادة الاحتياطيات من (17.55) مليار دولار (يوليو 2016) إلى (44.26) مليار دولار في يونيو 2018م، وتحقيق نمو اقتصادي لكن مع ارتفاع معدلات الفقر إلى (30%).

2. إندونيسيا: إصلاح دعم الوقود بعد الأزمة الآسيوية (1998-2015)

واجهت إندونيسيا أزمة مالية حادة في 1997-1998م كجزء من الأزمة المالية الآسيوية، حيث انهيار الروبية من (2,500 إلى 10,000) مقابل الدولار، وكانت أهم إجراءات التسعير الرئيسة التي اتخذتها إندونيسيا في ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى (الفشل): تم فيها رفع مفاجئ لأسعار الوقود بزيادة (25%) للكبروسين، (60%) للديزل، (71%) للبنزين.

المرحلة الثانية (2000-2003): محاولات متذبذبة، وذلك برفع تدريجي للأسعار، ووضع برنامج تخفيف الأثر: دعم للتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، لكنه لم يُطلق بالتوازي مع رفع الأسعار.

المرحلة الثالثة (2004-2015): النجاح النسبي: وفي هذه المرحلة تم تبني إصلاحات في ظل أزمات خارجية، وتمت هذه الإصلاحات خلال ارتفاع أسعار النفط العالمية وتحول إندونيسيا لمستورد صافٍ

للنفط، وإطلاق برامج حماية اجتماعية فعالة بالتوازي مع رفع الأسعار، وإلغاء دعم البنزين نهائياً في 2014-2015م، وإطلاق حملات توعية واسعة لشرح ضرورة الإصلاح وتوجيه الوفورات للبنية التحتية. وكانت أهم نتائج هذه الإجراءات تخفيف العبء المالي توفير موارد للإنفاق على البنية التحتية والرفاه، وتحقيق استقرار اقتصادي تدريجي رغم التقلبات،

3. المغرب: التحول إلى نظام صرف مرن واستهداف التضخم (2018-2024)

- واجه المغرب في 2017م ضغوطات على احتياطاته من النقد الأجنبي نتيجة لتقلبات أسعار النفط وضعف الصادرات، ما استدعى إصلاحات نقدية تدريجية، وكانت أهم إجراءات التسعير الرئيسية هي:
- زيادة مرونة سعر الصرف: في يناير 2018م، وسّعت الحكومة نطاق تقلب الدرهم أمام العملات الرئيسية، أي أنها سمحت للدرهم بأن يتحرك صعوداً أو هبوطاً بنسبة من $(\pm 0.3\%)$ إلى $(\pm 2.5\%)$ مقابل سلة العملات تتكون من (60%) يورو (الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأكبر للمغرب) و(40%) دولار (لارتباط التجارة العالمية به)، ثم توسع النطاق إلى $(\pm 5\%)$ في مارس 2020م، مع استمرار الإصلاح في 2024م.
 - تحرير جزئي لآلية تحديد الأسعار في سوق الصرف عبر السماح للبنوك بتحديد أسعار البيع والشراء في هامش أكبر وتلتزم البنوك التجارية بهذا السعر في معاملاتها تحت مراقبة بنك المغرب.
 - آلية مزادات العملات الأجنبية، إذ طوّر بنك المغرب نظام مزادات بين البنوك لتحديد السعر حسب العرض والطلب مما زاد السيولة بنسبة (75%) في 2023م.
 - التحول نحو استهداف التضخم من خلال تبني سياسة نقدية مرنة للسيطرة على تقلبات الأسعار.
- وكانت أهم نتائج هذه الإجراءات استقرار سعر صرف الدرهم وارتفعت الثقة في الاقتصاد، حيث شهد التضخم تراجعاً من (6.6%) في 2022م إلى نحو (2.3%) في 2024م، وازدادت السيولة في سوق الصرف، مما دعم استقرار الأسعار ونمو الصادرات.

4. الأردن: تثبيت سعر الصرف وتعزيز استقرار الأسعار (2015-2023)

- واجه الأردن تضخماً معتدلاً بين 2019-2022م بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة عالمياً، ومع ذلك تمكّن من الحفاظ على استقرار سعر الدينار وثقة السوق، وكانت أهم الإجراءات المتخذة هي:
- ربط الدينار بالدولار الأمريكي، إذ استخدم البنك المركزي الربط الثابت كأداة لاستقرار الأسعار وكبح التضخم، مدعوماً باحتياطات أجنبية قوية تتجاوز (17) مليار دولار.
 - رفع تدريجي لأسعار الفائدة، فمنذ مارس 2022م رفع البنك المركزي أسعار الفائدة بمقدار (525) نقطة أساس، مما ساهم في خفض التضخم الكلي إلى (1.4%) في 2023م بعد أن بلغ (5.4%) في 2022م.

- تعديلات محددة في التسعير الحكومي، إذ تم تحديث أسعار الوقود والكهرباء دورياً لتتوافق مع الأسواق العالمية بطريقة تدريجية دون صدمات حادة.
- استهداف استقرار نقدي ومالي، حيث واصل البنك المركزي التزامه بالربط الرسمي وضبط سيولة السوق المالية؛ وتم الحفاظ على معدلات تضخم معتدلة وتوازن مالي نسبي.
- وكانت أهم نتائج هذه الإجراءات أن المملكة الأردنية حافظت على ثقة المستثمرين واستقرار الدينار، وتراجعت مستويات التضخم تدريجياً لتصل إلى (1.4%)، مما عزز النمو الاقتصادي دون فقد السيطرة على الأسعار.

5. تونس: إصلاح منظومة الدعم المالي وتحرير الأسعار تدريجياً (2016-2023)

- عانت تونس من عجز مالي مزمن وضغوط تضخمية بعد 2011م، فطبقت برامج إصلاح اقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وكانت أهم الإجراءات المتخذة هي:
- إصلاح الدعم على السلع والطاقة: بدأت الحكومة منذ 2016م تقليص دعم الوقود بشكل تدريجي بنسبة (15-20%) سنوياً وتوجيه الوفورات لبرامج حماية للفئات الفقيرة.
 - رفع ضريبة القيمة المضافة إلى (19%) لزيادة الإيرادات وتعويض تراجع الدعم الحكومي.
 - برنامج استهداف الفئات المتضررة، وذلك بتوسيع شبكات التحويلات الاجتماعية المباشرة للأسر ضعيفة الدخل.
 - تحرير نسبي لأسعار الصرف، إذ سمح البنك المركزي بمزيد من المرونة لسعر الدينار مع مراقبة دورية لضمان عدم تضخمه المفرط.
 - تحسين الشفافية المالية وفرض نشر دوري لبيانات المالية العامة وبناء الثقة مع المؤسسات الدولية.

وكانت أهم نتائج هذه الإجراءات ورغم الضغوط الاقتصادية، تمكنت تونس من تجنب أزمة مالية حادة، وتراجع عجز الموازنة وتحسن نسبياً استقرار الأسعار، إذ بقي التضخم في حدود (7-8%) في 2023م.

6. السعودية: سياسة تسعير الطاقة ودعم التوازن المالي ضمن رؤية 2030 (2016-2024م)

- أطلقت السعودية رؤية 2030م لتعزيز التنويع الاقتصادي وخفض الاعتماد على النفط، وترافقت مع إصلاحات هيكلية في التسعير، وكانت أهم الإجراءات المتخذة هي:
- إصلاح أسعار الطاقة تدريجياً، حيث رفعت الحكومة أسعار الوقود والكهرباء على مراحل مع الإبقاء على دعم مباشر للفئات منخفضة الدخل عبر برنامج "حساب المواطن".
 - تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وذلك بفرض نسبة (5%) في عام 2018م ثم رُفعت إلى (15%) في عام 2020م لتعزيز الإيرادات وتنويع المصادر.

- تحرير أسعار الوقود الشهري بربط الأسعار الشهرية بالأسعار العالمية ضمن نطاق حماية مالي محدد.
 - تنويع الإيرادات من خلال خصخصة جزئية لبعض القطاعات الحكومية لزيادة الكفاءة المالية.
 - مراقبة التضخم وسياسات احترازية، إذ اتخذ البنك المركزي سياسات فائدة متوازنة لضبط الأسعار مع تحسن العجز المالي للميزانية وانخفاض الاعتماد على العوائد النفطية.
- وكانت أهم نتائج هذه الإجراءات انخفاض العجز المالي من أكثر من (15%) من الناتج المحلي 2015م إلى أقل من (2%) في 2023م، واستقر معدل التضخم عند نحو (2%)، مع تنويع الاقتصاد نحو القطاعات غير النفطية.

تحليل ملخص التجارب:

تظهر التجارب الدولية أن استقرار الأسعار في فترات الأزمات النقدية والاقتصادية لا يتحقق بإجراء واحد معزول، بل يعتمد على مزيج متكامل من الإصلاحات النقدية والمالية والهيكلية، فقد بيّنت تجربة الأرجنتين هشاشة تثبيت العملة دون دعم إنتاجي حقيقي، أما زيمبابوي، فأكدت أن اللجوء إلى الدولار ليس حلاً مستداماً على المدى الطويل حين يغيب الأساس الإنتاجي، في حين تجسد تجربة اليونان مخاطر التقشف المفرط الذي يقوض النمو ويوسع دائرة الفقر، بينما أظهرت البرازيل أهمية تبني حزمة إصلاحات شاملة لضبط التضخم وبناء الثقة الاقتصادية فهي نموذج كلاسيكي للإصلاح الناجح الذي بدأ بآليات تسعير معقدة مؤقتة، ومن جهة أخرى، قدمت (مصر، والمغرب، والأردن) نماذج أكثر توازناً من خلال سياسة تحرير تدريجي للعملة أو الأسعار، اقترنت بسياسات اجتماعية ومالية مكّنت من الموازنة بين الاستقرار والتحفيز، في حين ركزت (إندونيسيا، وتونس) على إصلاح منظومة الدعم لتحقيق عدالة اجتماعية وتخفيف الضغط المالي، بينما جسدت السعودية نموذج التسعير المرن المخطط له على المدى الطويل ضمن رؤية هيكلية واسعة في إطار إصلاح اقتصادي شامل للمالية العامة.

وفيما يأتي الخلاصة للمقارنة بين تلك الاستراتيجيات والتجارب والدروس المستفادة منها:

جدول: مقارنة بين التجارب الدولية والإقليمية في سياسات التسعير

الدولة	نوع الأزمة	إجراءات التسعير الرئيسية	النتائج الرئيسية	نوع النموذج	الدروس المستفادة
الأرجنتين -2001 2002	انهيار تثبيت العملة وأزمة ديون	-تعويم العملة (1:1 → 4:1) - قيود على السحب النقدي (Corralito) - تحويل الديون للبيزو - عملات محلية تكميلية	- استقرار نسبي بعد 6 أشهر - نمو قوي من 2003م - خسائر فادحة للمدخرين	نموذج التحول الجريء (متوسط النجاح)	التثبيت الصارم لسعر الصرف خطر في ظل ضعف اقتصادي؛ المرونة في السياسات (مثل التعويم) ضرورية للخروج من الأزمات ضرورية
البرازيل 1994	تضخم مفرط (50% شهرياً)	- وحدة حساب موازية (URV) - فصل وظائف النقود - تسعير مزدوج مؤقت - شفافية كاملة - إصلاح مالي	- انخفاض التضخم من 47% إلى 1.7% - استقرار طويل الأمد - مقاومة للصدمات	النموذج الذهبي (عالي النجاح)	الابتكار والشفافية والتدرج في الإصلاح النقدي أساس النجاح الدائم
زيمبابوي -2008 2009	تضخم مفرط تاريخي (231 مليون %)	- دلورة رسمية كاملة - إلغاء العملة المحلية - تسعير بالدولار الأمريكي - ربط بالموشرات الخارجية	- استقرار فوري للتضخم - استقرار 2009-2015م - فقدان السيادة النقدية - انكماش لاحق	الحل الاضطراري	الدولة حل أخير فعال لكن غير مستدام؛ تتطلب بنية إنتاجية قوية
اليونان -2010 2018	أزمة ديون سيادية	- تقشف حاد (خفض رواتب ومعاشات) - زيادة ضرائب غير مباشرة - خصخصة الأصول	- انكماش اقتصادي 25% - بطالة 27% - زيادة نسبة الدين - فقر واسع	النموذج السلبي (فاشل)	التقشف الحاد دون حماية اجتماعية كارثي اقتصادياً واجتماعياً
مصر -2016 2020م	أزمة نقدية وسوق سوداء	- تعويم كامل للجنيه - برامج حماية موسعة (تكافل وكرامة) - استهداف التضخم - ضريبة قيمة مضافة 14% - رفع أسعار الوقود 40%	- تراجع التضخم تدريجياً - احتياجات: 17.5 → 44.3 مليار دولار - نمو اقتصادي - فقر 30%	نموذج الإصلاح الجريء (ناجح)	التعويم الكامل فعال مع دعم اجتماعي قوي؛ القفزة التضخمية مؤقتة

إندونيسيا -1998 2015	أزمة مالية آسيوية	ثلاث مراحل: - 1998م: فشل (رفع مفاجئ) - 2000-2003م: تذبذب - 2004-2015م: نجاح (تدرج + حماية + توعية)	- استقرار تدريجي - توفير موارد للبنية التحتية - إلغاء الدعم نهائياً 2015	نموذج التعلم من الفشل (متوسط النجاح)	التوقيت والتدرج والحماية المتزامنة والتوعية عوامل حاسمة للنجاح، ويزيد فرص قبول الإصلاح ويخفف آثاره
المغرب -2018 2024	ضغط على الاحتياطيات	- مرونة تدرجية ($0.3\% \rightarrow \pm 5\%$) - مزادات عملات أجنبية - استهداف التضخم - تحرير جزئي لسوق الصرف	- تراجع التضخم $6.6\% \rightarrow 2.3\%$ - زيادة سيولة 75% - نمو الصادرات - استقرار الدرهم	نموذج التحرير التدريجي (ناجح)	التحول التدريجي المحسوب والشفافية يقلل المخاطر ويبني ثقة الأسواق والمستثمرين
الأردن -2015 2023	تضخم غذاء وطاقة خارجي	- ربط بالدولار (تثبيت) - رفع تدريجي للفائدة (525 نقطة) - تعديلات دورية تدرجية - استقرار نقدي ومالي	- تضخم $5.4\% \rightarrow 1.4\%$ - احتياطيات +17 مليار دولار - استقرار الدينار - ثقة عالية	نموذج التثبيت الناجح (ناجح)	التثبيت فعال مع احتياطيات قوية وإدارة مالية منضبطة
تونس -2016 2023	عجز مالي مزمن	- إصلاح دعم تدريجي (15-20%) سنوياً) - ضريبة قيمة مضافة 19% - تحويلات اجتماعية - تحرير نسبي للصرف - شفافية مالية	- تجنب أزمة حادة - انخفاض العجز - تضخم مستقر (7-8%) - تحسن نسبي	نموذج الإصلاح المتوازن (متوسط النجاح)	الإصلاح التدريجي مع الحماية يمنع الأزمات الحادة ويحقق توازناً
السعودية -2016 2024	صدمة نفطية وعجز مالي	- إصلاح أسعار الطاقة تدريجياً - ضريبة قيمة 5% $\rightarrow 15\%$ - ربط شهري بالأسعار العالمية - برنامج حساب المواطن - خصخصة جزئية	- عجز: $15\% \rightarrow$ أقل من 2% - تضخم مستقر (2%) - تنويع اقتصادي - نمو القطاعات غير النفطية	نموذج الإصلاح الهيكل (عالي النجاح)	الإصلاح الهيكلي الشامل مع الدعم المستهدف يحقق استقراراً مستداماً ويوجه الاقتصاد نحو التنويع

النتائج والتوصيات:

من خلال المقارنة بين التجارب الدولية والإقليمية التي نجحت في تجاوز أزماتها النقدية عبر سياسات تسعير متوازنة، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج العملية القابلة للتطبيق في الحالة اليمنية، علماً بأنه لا يوجد حل واحد يناسب الجميع فنجاح أي إستراتيجية يعتمد على السياق المحلي، والمؤسسات القائمة، والظروف السياسية والاجتماعية، وأن الحالة اليمنية لا تنطبق عليها أي أزمة من الأزمات التي مرت بها الدول، إلا أنها تتشابه في بعض الجوانب، وفيما يأتي أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها:

1. تبني حزمة إصلاحات شاملة ومتكاملة: لا يمكن تحقيق استقرار الأسعار من خلال أدوات نقدية

منفردة، بل عبر تزامن الإصلاحات النقدية مع إصلاحات مالية وإنتاجية، من خلال دمج الإصلاحات المالية مع الإصلاحات النقدية (إعداد موازنة رسمية، وتحسين تحصيل الإيرادات والانفاق العام، وضبط الجمارك والضرائب، ومراقبة دعم السلع الاستراتيجية)، بالإضافة إلى ترشيد الإنفاق العام، وتحسين تحصيل الإيرادات غير النفطية، وإعادة توجيه الدعم نحو الفئات الأكثر ضعفاً فسياسات التسعير تنجح أكثر عندما تكون جزءاً من حزمة إصلاحات تشمل السياسة المالية والسياسة النقدية.

2. إدارة سعر الصرف بمرونة مُدارة: على البنك المركزي أن يعتمد سياسة سعر صرف مرنة تُدار

عبر أدوات تدخل مدروسة، مثل المزايدات العلنية والاحتياطات المحدودة، لتقليل التقلبات الحادة دون تثبيت صارم، إذ أن التثبيت الصلب محفوف بالمخاطر، بينما المرونة المدارة أو الربط المدعوم باحتياطات قوية يمكن أن يوفر الاستقرار مع قدرة على مواجهة الصدمات.

3. تعزيز استقلالية البنك المركزي: بإبعاد قراراته عن التأثيرات السياسية وتفعيل أدوات الرقابة

المصرفية الموحدة، بما يرسّخ الثقة في السياسة النقدية ويضمن استقرار النظام المالي، ومنع التمويل النقدي المباشر للحكومة، فلا يجوز للبنك المركزي طباعة نقود لتمويل العجز المالي.

4. إعادة بناء الثقة بالعملة المحلية: من خلال الشفافية في السياسات النقدية، والإفصاح الدوري عن

البيانات، ومراقبة الصرف عبر أنظمة مصرفية موحدة تحدّ من المضاربة والتحويلات غير الرسمية.

5. توسيع شبكة الحماية الاجتماعية: ليكون الدعم مستهدف بدلاً من الدعم شامل من خلال

التحويلات النقدية المباشرة بدلاً من الدعم العيني، لضمان وصول الدعم للفئات المستهدفة وتقليل الهدر والفساد.

6. **تنسيق السياسات بين الحكومة والبنك المركزي:** لضمان الانسجام بين السياسة النقدية والسياسة المالية، وتوحيد الخطاب الاقتصادي الرسمي بما يمنع التناقضات التي تفقد السوق الثقة.
7. **تنظيم سوق الصرافة ومكافحة المضاربة:** بإلغاء تراخيص الصرافات والبنوك غير الملتزمة والتي تمارس المضاربة على العملة وإغلاقها، وفرض رقابة صارمة على التحويلات، ومراقبة حركة الأموال بين المحافظات والخارج لمنع التهريب والمضاربة، ومعاينة المتلاعبين بفرض غرامات وعقوبات قانونية على المضاربين والمتورطين في التلاعب سعر الصرف.
8. **تحفيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات:** عبر حوافز للقطاع الخاص، وتخفيض الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج، وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الأساسية.
9. **تطبيق آلية تسعير مرنة للسلع الأساسية:** بوضع سقفًا للتقلبات السعرية وفق متوسطات شهرية معلنة، مع مراقبة الكلفة الحقيقية للاستيراد لضمان توازن الأسعار وحماية المستهلكين من المضاربات، وذلك بتشكيل اللجنة: تضم البنك المركزي، وزارة التجارة، وزارة المالية، القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني وربط أسعار السلع الأساسية (القمح، والأرز، والسكر، والوقود) بمتوسط الأسعار العالمية، وسعر الصرف الرسمي الموحد، وتكاليف الشحن والاستيراد، وتحديد هامش ربح معقول ومعلن.
10. **إنشاء مخزون استراتيجي للسلع الأساسية:** تخزين كميات من القمح والأرز والسكر والدقيق تكفي لـ 3-6 أشهر، وضح المخزون في الأسواق خلال الأزمات (رمضان، وشعبان، وموسم الأعياد) لضبط الأسعار.
11. **اعتماد استهداف التضخم كسياسة نقدية:** من خلال إعلان هدف تضخم سنوي، وتحديد هدف واقعي للتضخم (مثلاً 10-15% في المرحلة الأولى، ثم خفضه تدريجياً، واستخدام أدوات نقدية محدودة برفع أسعار الفائدة على الودائع، وتنظيم السيولة في السوق عبر سندات حكومية قصيرة الأجل).
12. **دعم القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصيد):** بتحفيز الإنتاج المحلي والزراعة والصناعات البسيطة لتقليل الاعتماد على الواردات وتوفير العملة الأجنبية، وتقديم قروض ميسرة للمزارعين بفائدة منخفضة (3-5%) لزراعة القمح والخضروات والفواكه، ودعم الصيادين بتوفير وقود مدعوم وتسهيل تصدير الأسماك لكسب العملة الصعبة، وإعادة تشغيل المصانع المتوقفة: تحفيز إنتاج الألبان والمخبوزات والصناعات الغذائية البسيطة.
13. **تسهيل التجارة الداخلية وتوحيد الرسوم:** بإلغاء الحواجز الجمركية الداخلية وإنهاء الجبايات خارج إطار القانون والرسوم المتعددة بين المحافظات، وإنشاء نظام جمركي موحد عبر جميع

الموائى اليمنية، وإصلاح وفتح الطرق الرئيسية بين المحافظات لتسهيل نقل السلع وخفض تكاليف النقل، ومكافحة الاحتكار بإنشاء هيئة مستقلة لمراقبة الأسواق ومنع احتكار السلع الأساسية.

14. **تنظيم حملات توعية عامة وشفافية البيانات:** بنشر بيانات اقتصادية شهرية وإعلان معدلات التضخم، وسعر الصرف، والاحتياطات، والإيرادات والنفقات، ونشر بيانات الأسعار وأسعار الصرف، وموازنات حكومية معلنة، وتنظيم حملات إعلامية تفسيرية باستخدام الإذاعة والتلفزيون ووسائل التواصل لشرح أسباب القرارات الاقتصادية، وضرورتها للتخفيف من ردود الفعل العكسية وبناء الثقة مع المواطنين والمستثمرين، وعمل حوار مجتمعي ولقاءات دورية بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لمناقشة السياسات، وإنشاء خط هاتفي ومنصة إلكترونية للإبلاغ عن مخالفات الأسعار والاحتكار.

15. **توفير دعم خارجي مالي وتقني مستدام في المراحل الانتقالية،** ووضع برامج تعاون وتبادل خبرات مع المؤسسات الدولية (صندوق النقد، والبنك الدولي) لتأمين النجاح وانتقال سلس للمرحلة التالية.

وختاماً تؤكد هذه الورقة أن نجاح أي آلية تسعير متوازنة في اليمن مشروطاً بتوافر بيئة اقتصادية منضبطة ومؤسسية، تتكامل فيها الإصلاحات النقدية والمالية والإنتاجية، وتُدار بقدرٍ عالٍ من الشفافية والتدرج، بما يضمن:

- الحد من التقلبات السعرية الحادة.
- استقرار سعر صرف الريال على المدى المتوسط.
- تحسين القوة الشرائية للمواطنين.
- إعادة الثقة في العملة والمؤسسات النقدية.
- تهيئة البيئة للنمو الاقتصادي المستدام.

وأن تحقيق هذه الأهداف يتطلب إرادة سياسية قوية وموحدة، ودعماً دولياً مالياً وتقنياً مستمراً، وتوافقاً بين جميع الفاعلين الاقتصاديين ومختلف أطراف الدولة (الحكومة، والبنك المركزي، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني) على نفس الرؤية الاقتصادية.